

٤٤٧٢

الى وزارة الخارجية

- الادارة القانونية -

لرفق لكم ربطاً النسخة الاصلية من الاتفاق التجاري الموقع في دمشق بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ باللغات العربية والاسبانية والانكليزية من قبل السيد مستشار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية والسيدة نائبة وزير التعاون الاقتصادي والاستثمارات الخارجية نيابة عن حكومة جمهورية كوبا.

يرجاء ايداعها لديكم، واشعارنا بالاستلام.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
الدكتور محمد العمادي



المرفق:

- النسخة الاصلية من الاتفاق المشار اليه أعلاه

صورة الى:

- مكتب السيد الوزير

- الدورية عدد ٢

- الديوان

اتفاق تجاري

بين

حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية كوبا

إن حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية كوبا، المشار إليهما فيما يلي
بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة كل منهما في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على أساس المنفعة
المتبادلة،

اتفقتا على ما يلي :

المادة - ١ -

يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة في إطار القوانين والأنظمة الخاصة
بكل منهما لتشجيع وتسهيل تنمية التجارة بين البلدين.

المادة - ٢ -

١ - بغية تشجيع التجارة بين البلدين، يمنح الطرفان المتعاقدان بصورة متبادلة كل منهما
الأخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من
الرسوم، والاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير بصورة غير مشروطة وغير تمييزية
لل بضائع التي منشؤها أراضي أي طرف متعاقد والمصدرة مباشرة إلى أراضي الطرف
المتعاقد الآخر.

٢ - لا تطبق هذه المعاملة على:

أ - المزايا التعريفية وغير التعريفية المطبقة من قبل أي طرف متعاقد بموجب
الاتفاقات الدولية الموقعة من قبله.

ب - المزايا التعريفية وغير التعريفية الممنوحة أو التي سيتمنحها أي طرف متعاقد
نتيجة اشتراكه في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو أي اتفاق تكامل آخر
إقليمي أو دون الإقليمي بما فيها المزايا التي منحتها الجمهورية العربية السورية
أو سيتمنحها في المستقبل إلى أي بلد عربي.

ج- الامتيازات والمنافع والإعفاءات والمزايا التي منحها أو سيمنحها أي من الطرفين المتعاقدين إلى بلدان مجاورة لتسهيل حركة المرور الحدودية.

المادة - ٣ -

يتم تسديد المدفوعات بين البلدين بالعملة القابلة للتحويل بصورة حرة وفق الأحكام والأنظمة النافذة في كل بلد.

المادة - ٤ -

يتم إبرام العقود ضمن إطار هذا الاتفاق بما يتفق والأحكام والأنظمة النافذة في البلدين.

المادة - ٥ -

يشجع الطرفان المتعاقدان تنظيم المعارض والأسواق التجارية على أراضيها من قبل شركات ومؤسسات الدولة الأخرى طبقاً للأنظمة والقوانين النافذة في كل من البلدين، ويمنحان جميع التسهيلات الممكنة لهذا الغرض.

المادة - ٦ -

١- ضمن إطار التشريع القائم في بلديهما، يعفي الطرفان المتعاقدان من تسديد الرسوم الجمركية والضرائب عند التخليص الجمركي، النماذج ومواد الإعلان والكتالوجات التي ليس لها قيمة تجارية، اللازمة للحصول على الطلبات والدعاية التجارية.

٢- يطبق نظام الإدخال المؤقت على المواد والسلع التالية:

أ- الأدوات والتجهيزات المستوردة للتجميع والإتمام؛

ب- المواد المرسلة للاختبارات أو التجارب أو التصليح؛

ج- السلع والمواد التي ستعرض في المعارض والأسواق المؤقتة أو الدائمة؛

د- المواد الخاصة بالتعبئة المستوردة لأغراض التعبئة على أساس الإعادة عند انقضاء فترة محددة.

٣- إذا جرى بيع السلع التي تتمتع بالمزايا المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة طبقاً للأنظمة والقوانين في البلدين، ستخضع هذه السلع إلى الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المفروضة على الاستيراد.

المادة - ٧ -

سوف لن يؤثر هذا الاتفاق على صلاحية أو تنفيذ أي التزام ناجم عن الاتفاقات أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البروتوكولات الدولية الأخرى المبرمة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين.

المادة - ٨ -

يمكن إجراء أي تعديلات أو إضافات إلى هذا الاتفاق باتفاق مشترك. وأي تعديل أو إنهاء لهذا الاتفاق يجب أن يتم بدون الإضرار بأي حق أو التزام ناجم عن أو بموجب هذا الاتفاق قبل التاريخ الفعلي لهذا التعديل أو الانتهاء.

المادة - ٩ -

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الذي يشعر فيه كل من الطرفين المتعاقدين أحدهما الآخر بالموافقة على هذا الاتفاق. وسيحل محل الاتفاق التجاري الطويل الأجل الموقع بين الطرفين المتعاقدين في ٢٤ شباط ١٩٧٣.

ويبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لفترة خمس سنوات. ويتجدد لفترات إضافية كل منها سنة واحدة ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية سريان مفعوله، عن رغبته في إنهاء هذا الاتفاق.

حرر ووقع في دمشق بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٨ على نسختين أصليتين باللغات العربية والاسبانية والانكليزية، جميعها لها ذات القوة. وفي حال التعارض أو الاختلاف في التفسير، يعتمد النص الانكليزي. ويحل هذا الاختلاف من خلال المفاوضات بين الطرفين المتعاقدين.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية

عن
حكومة جمهورية كوبا